شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي يعلن عن جائزة للشفافية والإفصاح للمجتمع المدني

صنعاء/متابعات :

أعلن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي عن تبنيه لجائزة الشفافية والإفصاح عن المعلومات في المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني وفقا لمعايير وآليات وضعها مجموعة من الخبراء في الشفافية ومكافحة الفساد في اليمن.

وقال رئيس المركز مصطفى نصر في احتفالية تدشين دليل الشفافية والإفصاح عن المعلومات الذي أعده المركز بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة وهيئة مكافحة الفساد، أن الجائزة ستكون وفق معايير موضوعية مستقاة من دليل الشفافية الذي يعد مرجعية في تطبيق معايير الشفافية والإفصاح، بما يسهم في تشجيع المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني على تلبية متطلبات الحكم الرشيد.

من جانبه اعتبر مدير مشروع دعم الشفافية والحكم الرشيد في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حسن العنسي مساهمة البرنامج في إخراج الدليل الإرشادي للشفافية والإفصاح عن المعلومات إضافة نوعية لأنشطة وتدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، مؤكدا أنه مع دليل تخطيط ورقابة الموازنات للموارد المحلية يشكلان بذرة تحتاج للرعاية بما يسهم في ترسيخ الشراكة وتبادل الخبرات والدعم الفني للوصول إلى بيئات عمل شفافة وطاردة لكل ممارسات الفساد.

واكد العنسي أن تعزيز الشفافية متطلب أساسي لتطبيق مبدأ المساءلة وضمان النزاهة في إدارة الموارد العامة ويتحمل مسئولية ذلك الجميع، حكومة وقطاعاً خاصاً ووسائل إعلام ومنظمات مجتمع مدني.

واستعرض الدكتور سعيد عبد المؤمن في كلمته عن فريق الإعداد للدليل، مكونات الدليل حيث تضمن مبادئ عامة للشفافية والافصاح عن المعلومات، كما تضمن معايير وآليات لتطبيق الشفافية في المؤسسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وأوضح أن الدليل وضع آليات لتعزيز الشفافية في الموازنة العامة للدولة، كما افرد جزءا مهما لتطبيق معايير وآليات الشفافية في الصناعات الاستخراجية وأدوار البرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني والاعلام في هذا الجانب.

وكانت الاحتفالية باليوم العالمي لمكافحة الفساد التي نظمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في اليمن وهيئة مكافحة الفساد في اليمن وشارك فيها كبار قيادات الدولة المعنية بمكافحة الفساد، تضمنت جلسات عمل تركزت حول أدوار الجهات المختصة في مكافحة الفساد. وتميزت الفعالية بحضور فاعل لممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب الذين قدموا رؤيتهم في مكافحة الفساد ووضع مقترحات لشراكة فاعلة في المستقبل في هذا الجانب.

نافذة

عصابات منظمة تستغل عدن كمنطقة عبور لتهريب المخدرات

أمل حزام المذحجي

عدن مدينة تاريخية تجمع منذ زمن بعيد العديد من المزايا المهمة عالمياً والسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي الذي لعب دوراً بارزاً في ازدهار النشاط التجاري، فباب المندب المدخل الرئيسي للبحر الأحمر جسر الالتقاء ما بين قارتي أسيا، وإفريقيا، ويحتل الموقع الأوسط ما بين الشرق والغرب.

ومنذ الألف الأول قبل الميلاد كانت عدن من أقدم أسواق العرب، ولعبت دوراً بارزاً ووثيقاً عبر العصور بالتجارة التي تشمل المجال الاقتصادي، فكانت القوافل التجارية تعبر الصحارى والبحر والمحيط والجبال حيث اشتهرت اليمن بتجارة البخور واللبان والبن، وساهم ذلك في إنعاش ورفد الاقتصاد الوطني اليوم والدفع بعجلة التنمية على المستوى المحلي والعالمي.

ولذا أصبحت عدن اليوم تعاني من استغلالها من قبل الدول الكبرى،واستخدامها العديد من العصابات المنظمة كمنطقة عبور وترانزيت لتهريب كميات المخدرات لمختلف البلدان، ولوحظ في الآونة الأخيرة تسريب بعض من تلك الكميات التي تم ضبطها في عدن، وكان الهدف من ذلك سعي تلك العصابات إلى جعل عدن سوقاً خصبة للمخدرات ومرتعاً للمتعاطين.

وإنطلاقاً من ذلك وجدت إدارة مكافحة المخدرات بمحافظة عدن أن تنهج نهج الإدارة العامة في مواجهة المخدرات والوقاية منها، من خلال درس الموضوع على أساس علمي بحيث ينظر إلى المشكلة من مختلف جوانبها الأمنية و الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، من اجل تحسين وتطوير مستوى الأداء في عملها بمختلف مهامها وواجباتها للخروج بنتائج جيدة تعم القضية الإنسانية من تلك الظاهرة.

و تعمل الإدارة العامة على وضع الخطط الإعلامية وبرامج التوعية، إدراكا منها بأن مواجهة هذه الظاهرة بحاجة لمفاهيم علمية شاملة، تهدف إلى تثقيف وتوعية شرائح المجتمع المختلفة من المواطنين (الشباب والطلاب، المراهقين)لأنهم أكثر عرضة للانحراف وتعاطي المخدرات) من خلال تنمية شعورهم بالواجب الديني والأخلاقي والوطني ودعمهم في الخروج من شرنقة الوحدة والاكتئاب والفشل لإيجاد أنفسهم الضائعة وإعادة تأهيلها والمساعدة في صقل شخصياتهم للحصول على جيل صحي ملتزم بالسلوك السليمة.

و تقوم الإدارة بتنفيذ بنود الخطة الإعلامية وبرامج التوعية حسب الخطة المدروسة من الإدارة العامة من خلال إعداد دراسة مشروع تأسيس قاعدة إحصائية و نظم معلوماتية متكاملة وفق رؤى مستقبلية وعلمية توضح آلية التسجيل لجرائم المخدرات ومعالجة المشكلة ابتداءً بمرحلة جمع المعلومات والتحري، تم تليها مرحلة التفتيش والضبط، ومرحلة جمع الاستدلالات، وتجهيز ومتابعة ملفات القضايا حتى إصدار الأحكام وما بعد الأحكام، وإعداد وتصميم النماذج والاستمارات والسجلات لهذه الآلية.

ويعتمد تنفيذ المشروع على توفير احتياجات ومتطالبات تهدف لبناء قاعدة بيانات وشبكة معلومات تربط الإدارة العامة بجميع فروعها وكذا ربط الإدارة العامة بوزارة الداخلية وجميع قطاعاتها لتخدم تبادل وسرعة نقل البيانات والمعلومات من اجل الحفاظ على المجتمع من انتشار هذا الداء والوباء الذي يحاول القضاء على ثروتنا الوحيدة القيمة وهي شباب الغد.

في تقرير نشاط مكتب الخدمة المدنية لـ2011 بعدن

العقربي: بلغ عدد المسجلين الجدد (2411) ذكراً و(1974) أنثى وعدد المجددين للقيد (5366) ذكراً و(6700) أنثى

حالات التقاعد لوحدات الجهاز الإداري بلغت (136) حالة الوحدات الاقتصادية حالة و(312) وحالات التظلمات بلغت (126) حالة في العام الماضي

تقدم الخدمة المدنية عدداً من الخدمات المجتمعية للمواطن في المجتمع في مجال التوظيف،التسوية، إيجاد التوظيف حسب المفاضلة والأحقية، وخدمة تسجيل القيد السنوي لخريجي الثانوية العامة والجامعات ويهدف نظام التوظيف إلى تطوير وتحديد ضمان المساواة وعدم التمييز بين طالبي التوظيف، عن طريق ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وصولاً إلى تحقيق العدالة في معاملتهم بما يكفل اختيار الأفضل من بينهم لشغل الوظائف العامة المتاحة وفق معايير موضوعية شفافة ومعلنة.

إلى جانب الاهتمام بالجانب الرقابي والإشرافي ومعالجة الاختلالات الموجودة في المرافق الحكومية ومتابعة الانضباط فيها وتوثيق الملفات وأرشفتها، واستخراج البيانات للموظفين الثابتين، والمتقاعدين، ومعالجة قضايا المنقطعين.

لقاء / أمل حزام المذحجي - تصوير/ عبد القادر بن القادر

وقالت الأخت / سميرة العقربي مديرمكتب الخدمة المدنية والتأمينات بعدن في لقاء خاص بصحيفة(14) أكتوبر أن حالات التقاعد لوحدات الجهاز الإداري للدولة وصلت إلى (136) حالة، وحالات التقاعد للوحدات الاقتصادية وصلت إلى (312) حالة، وحالات التظلمات من تطبيق الإستراتيجية العامة للأجور وصلت إلى (126) حالة، وحالات أخرى حول بيانات وظيفية، وعودة من الإيفاء، ومنح الإستراتيجية الثانية، وحالات الاعتذار لمختلف القضايا الواردة من مرافق الجهاز الإداري للدولة وكذا القطاعان (24) حالة، وتطبيق الإستراتيجية العامة للأجور والمرتبات برفع الكشوفات الجماعية لمختلف مرافق الجهاز الإداري للدولة للقطاعين العام والمختلط، وإعداد الكشوفات الخاصة بالعلاوة السنوية لمختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة للقطاعين ورفعها لمكتب وزارة المالية بعدن.

الرد على قضايا الالتماس والتظلمات الواردة

وأثناء اللقاء أوضحت مديرعام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات أنه خلال عام 2011 بلغ عدد المسجلين الجدد (2411) ذكراً، و(1974) أنثى، وعدد المجددين للقيد (5366) ذكراً، و(6700) أنثى، و عدد ناقلي القيد من مختلف المحافظات إلى المكتب (29) ذكراً، و (23) أنثى، وعدد طالبي العمل الذين قاموا بسحب ملفاتهم من المكتب (28) ذكراً، و(11) أنثى مؤكدة أن توزيع المرشحين للتوظيف يتم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (94) لعام 2011م والمحدد بقرابة ثمانية آلاف خريج على الوحدات الإدارية وبعض الوحدات الاقتصادية من خلال إصدار كشوفات التوزيع عبر المركز المعلوماتي وإبلاغ الجهات بعدد المرشحين الموزعين عليها من اجل ترتيب أوضاعهم.

وأضافت العقربي خلال اللقاء أن مهام إدارة القوى العاملة والتوظيف مراجعة الكثير من الملفات وتصويب الأخطاء الناتجة عن عملية الإدخال الآلي وإعادة إدخالها من جديد بالبيانات المصوبة، واستمرار التنسيق مع المركز المعلوماتي بشان إصدار القيد للمجددين وكذا الجدد.

أما بالنسبة لإدارة الرقابة والتفتيش فقد أشارت في حديثها إلى أن هذه الإدارة تلعب دورها الرائد في مكتب الخدمة المدنية من حيث الرد على قضايا الالتماس والتظلمات الواردة من مختلف المرافق حيث بلغت (68) إدارية لعدد (13136) موظفاً، و إجراء عملية اخذ البصمة والصورة البيولوجية للموظفين التابعين للوحدات بالمحافظة وخارجها حيث بلغ عدد الحالات (269) حالة لمحافظة عدن و (16) حالة لباقي المحافظات، وتأكيد حضور المرشحين للتوظيف المعلن عنهم في الصحف الرسمية والبالغ عددهم (7451) حالة، والإدخال الآلي للمتقدمين للتوظيف وتأكيد قيودهم حيث بلغت (16502) حالة موزعة وإجراء المفاضلة الآلية للمتقدمين للتوظيف بحسب الوظائف المعتمدة بالموازنة العامة، وإجراء عملية البصمة للموظفين الذين تم منحهم أرقاماً وظيفية جديدة، ومتابعة الديوان العام بشان الربط الشبكي للوحدات المستهدفة بالمحافظة بتجهيز بياناتها بحسب النماذج المطلوبة وعكسها في قاعدة بيانات المركز.

عدم إعطاء صلاحية لإدارة القوى العاملة

وأضافت أن الشؤون القانونية تؤدي دوراً أساسياً في المثول أمام المحاكم فيما يثور من قضايا يكون المكتب طرفاً فيها للنظر بالدعوى الإدارية المرفوعة من جهات مختلفة منها مؤسسية ومنها جماعية ومنها جهات خاصة ويتم فيها حل النزعات استناداً للأمر الإداري الداخلي وحيثيات القضية لإخلاء طرف المكتب في أكثر الحالات، وهناك قضايا مازالت منظورة لدى المحكمة، حول خلافات بين العمال، والتحقيق مع حراسة المبنى والمقاولين حول قضية سرقة، وهناك قضايا بحق توقيف قضائي على ذمة قضية أموال عامة.

و أشارت العقربي إلى أن مهام إدارة الشؤون المالية والإدارية تتمحور حول إصدار الأوامر الإدارية الخاصة بمرتبات الموظفين وكذا الإجازات حيث بلغت (145) أمرا ادرياً ، والمتابعة المستمرة لعملية ترميم المكتب مع مكتب وزارة الأشغال العامة والطرق بعدن، وإعداد الكشوفات الخاصة بالاستراتيجية العامة للأجور والمرتبات ، المرحلة الثالثة، ولموظفي المكتب، وإعداد الكشوفات الخاصة بالعلاوات السنوية للأعوام 2005 حتى 2010م لموظفي المكتب.

واختتمت سميرة ألعقربي اللقاء قائلة: إن الصعاب التي وقفت عائقاً أمام المكتب ، عدم توفير متطلبات المركز المعلوماتي من مواد مكتبية وقرطاسية وأحبار ما يعيق عمل المركز المتعلق بتوفر تلك المواد ومنها عملية اخذ الصور والبصمة البيولوجية، وسحب كشوفات الرواتب للمرافق الحكومية، وإدخال بيانات المسجلين للتقييد للعمل وكافة أعمال المركز الأخرى، وعدم إعطاء صلاحية لإدارة القوى العاملة فيما يخص البيانات الآلية الخاصة بالمسجلين من طالبي العمل واحتكارها لدى المركز المعلوماتي مما يعيق عمل إدارة القوى العاملة ويحدث تداخل في المهام لدى المركز وإدارة القوى العاملة.

أول مصنع أسمنت سعودي في محافظة أبين يتوقف عن العمل

متابعات/ 14 أكتوبر / مأرب برس

قال المهندس محمد الفرزعي رئيس قطاع المشاريع الصناعية في الهيئة العامة للاستثمار: توقف إنتاج مصنع أسمنت الوحدة التابع لمستثمرين سعوديين في منطقة باتيس في محافظة أبين جنوبي البلاد، نتيجة الحرب الدائرة في المحافظة وأستيلاء القاعدة على عدد من المناطق فيها.

وأضاف أن كلفة المصنع تصل إلى نحو 220 مليون دولار، وينتج 1.8 مليون طن سنوياً، بواقع ثلاثة آلاف طن يومياً من مادة الأسمنت البورتلاندي والمقاوم للأملاح، وإنتاجه قد ساعد على تزويد السوق اليمنية والسعودية وسوق القرن الإفريقي بمادة الأسمنت الممتازة منذ انطلاقته عام 2010 وحتى الربع الأول من العام الماضي. وكشف المسؤول اليمني أن المصنع حالياً يحرسه أكثر من 200 مسلح، خوفاً من الهجوم عليه وسرقته وتخريبه، ما يكبد المستثمرين السعوديين الملايين شهرياً، ناهيك عن الخسائر اليومية التي يتكبدونها من جرّاء توقف إنتاج المصنع.

وقال «إن أول مصنع سعودي ينفذ ويفتح في اليمن حالياً متوقف تماما، نتيجة الحرب الدائرة في أبين واستيلاء القاعدة على عدد من المناطق فيها».

وأضاف أن المصنع يعد أكبر المشاريع الصناعية السعودية المتوقفة، وهو مصنع الوحدة التابع لعدد من المستثمرين السعوديين (يرأس مجلس إدارته رجل الأعمال السعودي محمد علي العيسائي).

وأضاف لقد رفعنا بدورنا للجهات المعنية في الحكومة اليمنية حتى يتم إعفاء المستثمرين السعوديين في المصنع من أي تبعات قانونية كالضرائب أو الجمارك. وفي وقت سابق، قال عيسى الراجحي رئيس مؤسسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إن الأزمة السياسية ألقت بظلالها السلبية على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتسببت في أضرار اقتصادية فادحة أدت إلى انعكاسات سيئة على حياة ومعيشة المواطن، وارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من 65 في المائة مقارنة بالأعوام السابقة، حيث أدت الأزمة إلى تسريح ما يفوق مليون عامل من القطاع الخاص.

وتتزايد نسبة البطالة في أوساط اليمنيين من يوم إلى آخر نتيجة الوضع الأمني الهش وارتفاع الأسعار خصوصاً أسعار الوقود، وتوقف حركة البيع والشراء في أغلب المناطق اليمنية، إضافة إلى توقف حركة السياحة، والاستثمارات خلال عشرة أشهر بمعدل عشرة آلاف شهرياً.